الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

الفجوة الغذائية وأثرها على عجز الميزان التجاري الجزائري (2000-2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة: مرجاح نضيرة.

إشراف الاستاذ: د/ صيد فاتح

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

د/ علاوة نواري.	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا.	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة
د/ صيد فاتح.	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا.	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة
أ/ بوتلجة جمال.	أستاذ محاضر"ب	مناقشا.	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة

السنة الجامعية:2019/2018.

شكر وتقدير

قال الله عزوجل: " لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" (سورة إبراهيم 7)

أحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وأشكره على توفيقي لإنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد:

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى **الدكتور صيد فاتح** على نصائحه القيمة و قبوله الإشراف على هذه المذكرة؛
- أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة؛
- كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنهاء هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من يعجز اللسان عن شكرهما وحياتي فردوس بوجودهما، إلى من سهرت الليالي، إلى الصدر الحنون والقلب الطيب، إلى أجمل ابتسامة رافقتني ومازالت ترافقني إن شاء الله" **أمي الحنونة**"

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى قدوتي في الحياة، إلى من علمني أن الحياة كفاح وأن العلم سلاح وأن العمل شرف ونجاح إلى الأمان وأغلى شيء في الوجود " **أبي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه**"

إلى أختي وزوجها وإخوتي حفظهما الله وأطال في عمرهما ووفقهما في حياتهما إنشاء الله

وإلى بنات أختي سيدرتو إلينا حفظهما الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل أصدقائي وأحبائي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي وكل من يحمل في قلبه ذرة ود لي

إلى كل من مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة

شكرا

يعتبر الأمن الغذائي أساس الأمن الوطني لكل الدول لما له من آثار مباشرة على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، فقد أصبحت مسألة الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في مختلف دول العالم وخاصة العربية حيث أنه رغم توفر هذه الأخيرة على الموارد الطبيعية من الأرض المياه والموارد البشرية، إلا ان النشاط الزراعي لم يحقق تلك الزيادة المستهدفة في الانتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الأغدية وهذا ما أدى غلى اتساع الفجوة الغذائية حيث أصبحت هذه الدول تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

ورغم حالة التنافس الذي يشهده مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن القطاع الزراعي لا يزال القطاع الأكثر تعقيدا والأقل تنافسية رغم أنه يلعب دورا فعالا في رفع عجلة التنمية الاقتصادية.

والجزائر لاتختلف عن باقي الدول حيث تعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني ويظهر ذلك من خلال انتشار انشطته في غالبية مناطق التراب الوطني، حيث تعتبر القطاع الزراعي ليس مجرد قطاع انتاجي بل هو نمط حياة متكامل تسعى للمحافظة عليه من أجل نقوية الأمن الغدائي من خلال تطوير الانتاج الزراعي وتحسين ظروف المعيشة والتقليص في نفس الوقت من الفجوة الغذائية التي تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الانتاج الغذائي وحجم الاستهلاك الوطني كما تتعدى آثار الفجوة الغذائية العديد من المؤثرات الاقتصادية وفي مقدمتها الميزان التجاري وعلى هذا الأساس تم صياغة إشكالية على النحو التالي.

ما هو أثر الفجوة الغذائية على الميزان التجاري الجزائري ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ماهي أسباب والفجوة الغذائية في الجزائر، و كيف يمكن علاجها؟

أولا : فرضيات الدراسة .

- الفجوة الغذائية تأثير واسع و سلبي على الميزان التجاري؛
- تمتلك الجزائر امكانيات هامة في مجال الزراعة و لكنها غير مستقلة؛
- هناك أسباب متعددة للفجوة الغذائية، و تملك الجزائر إمكانيات في قطاع الزراعة تمكنها من التغلب على هذه المشكلة.

ثانيا: أهداف الدراسة .

– تهدف هذه الدراسة لدراسة واقع قطاع الزراعة في الجزائر، كما تهدف للوقوف على واقع الفجوة الغذائية كما تهدف كوسيلة لعلاج إشكالية الفجوة الغذائية.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، يستمد هذه الأهمية من اهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الوطني والضرورة الملحة لإعطاء القطاع الزراعي في الجزائر الاهمية التي يستحقها خاصة مع الارتفاع المستمر الذي تعرفه الواردات الزراعية واعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات فالقطاع الزراعي يمثل فرصة لتقليص من الواردات و فرصة لتنويع من الصادرات.

رابعا: المنهج المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، و المنهج التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي لدراستنا للفجوة الغذائية و الامكانيات الزراعية في الجزائر، اما التحليل لدراسة تطورات الإنتاج الزراعي و الفجوة الغذائية و كيفية تأثير الفجوة الغذائية على الميزان التجاري بالاضافة إلى المنهج التاريخي.

خامسا : صعوبات الدراسة

واجهنا خلال هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن ابرازها فيما يلي:

- نقص المراجع بالغة العربية حول موضوع الدراسة خاصة الزراعة في الجزائر؛
- عدم وجود الوقت الكاف لإتمام هذه المذكرة؛
- قلّة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع؛

سادسا: حدود الدراسة

-الحدود المكانية: الجزائر

-الحدود الزمنية: من2000-2017

سابعا: محتويات الدراسة

- من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والاستجابة لفرضيات الدراسة تم تقسيم الدراسة غلى فصلين،

الفصل الاول: يعرض أساسيات حول الفجوة الغذائية و الميزان التجاري تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول يتعلق ماهية الفجوة الغذائية ومؤشراتها والثانية أساسيات حول الميزان التجاري أما الثالث للدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: يعرض الفجوة الغذائية في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول يتعلق واقع قطاع الفلاحة في الجزائر و الثاني واقع الميزان التجاري في الجزائر.

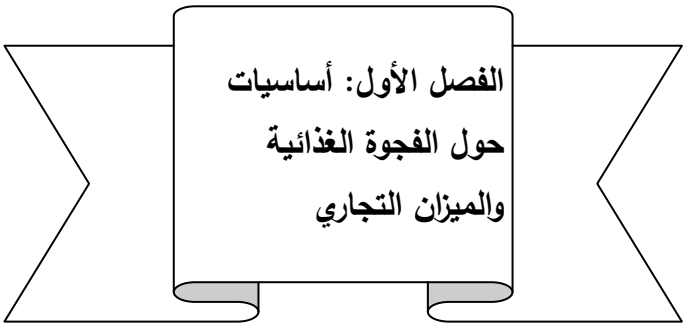
الفصل الأول: أساسيات
حول الفجوة الغذائية
والميزان التجاري

تمهيد:

تأتي أهمية موضوع الغذاء في العالم كنتيجة للتزايد المستمر في أعداد السكان وما يتطلبه من زيادة إنتاج الغذاء بنفس المعدل للحد من الفجوة الغذائية، والتي يتم محاولة سدها عن طريق الواردات من السلع الغذائية، حيث تعتبر الفجوة الغذائية هي التي تعبر عن عمق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وسوف يتم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الفجوة الغذائية ومؤشراتها.

المبحث الثاني: أساسيات حول الميزان التجاري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الفجوة الغذائية ومؤشراتها

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عدة مفاهيم عن الفجوة الغذائية وأسبابها وأهم مؤشراتها.

المطلب الأول: مفهوم الفجوة الغذائية وأسبابها:

قبل التطرق لأسباب الفجوة الغذائية سوف يتم التطرق لمفهومها

أولا: مفاهيم عن الفجوة الغذائية:

يشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج، لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.....الخ[1].

وتعرف أنها مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[2].

كما تعرف أنها التعبير الكمي لأزمنة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الاستيراد ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة، فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج والاستهلاك من السل الغذائية تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية، تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها[3].

ثانيا: أسباب الفجوة الغذائية:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الفجوة الغذائية وذلك حسب طبيعة الأسباب منها:

أسباب طبيعية: وتتمثل في:

---

[1] فوزية عربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص54.

[2] الهادي أحمد الدوم آدم، **الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد المجلد 17، ص8.

[3] جبارة مراد، رانول محمد، **الأمن الغذائي في الوطن العربي انجازات وتحديات 2012/2000**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد15، 2016، ص10.

انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، واعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز والتذبذب والتقلب من عام إلى آخر، بالإضافة إلى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، كما أن دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، والذي له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء[1].

أما الأسباب الديمغرافية فتتمثل في:

يعد التزايد السكاني العمل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذ شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلال مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى[2].

وثالثا الأسباب التكنولوجية:

تساعد التكنولوجيا الحديثة على تحسين جلب الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة " الفاو" على أنها تقنية ستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهريه توجه الاستخدامات نوعية محددة والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما يساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي[3].

ورابعا ارتفاع الأسعار العالمية: حيث ان مشكلة الغذاء لا ترتبط فقط بنقص الإنتاج الزراعي وتراجعه بسبب الظروف الطبيعية ونقص الإمكانيات بشكل كبير من أساسها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث ارتفعت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بشكل كبير في عام 2008، مما أدى إلى نشوء أزمة غذاء حادة وتراجعت أسعار الغذاء العالمية في عام 2009، كما استمرت العوامل المسببة لتقلبات أسعار الغذاء، مما أدى إلى ظهور أزمات غذاء أخرى في عامي 2010– 2011، وبالنسبة للمكونات الرئيسية للغذاء تتمثل في الحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، فقد استمرت أسعار السلع في هذه المجوعات بشكل عام في التصاعد الحاد منه عام 2008، مع بلوغ مؤشرات هذه الأسعار لمستويات قياسية، مما أحدث تأثيرات مباشرة وقوية دفعت بالمؤشر العام للأسعار الغذاء

[1] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، العدد 13، 2015، ص53.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مختبر العولمة والاقتصاديات شمال إفريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشرق اليومي، نوفمبر 2014، ص 24.

للمستويات المرتفعة التي سجلها، وقد أخذت أسعار السكر والحبوب في الارتفاع بوتيرة متسارعة منه عام 2008، لتسجل مؤشراتها السعرية 241 و306 نقطة في عام 2012 تقابل 167 و 143 نقطة في عام 2007، مما أثر علة القدرة الشرائية للأفراد والأسر ويرجع سبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى عوامل مناخية غير ملائمة للزراعة، ما ترتب عليه تراجع في الإنتاج الزراعي وصادرات الغذاء إلى السواق العالمية ما سبب عجز في الطلب على المواد الغذائية [1].

وأخيرا الوقود الحيوي:

مع أزمة الغذاء العالمي تبلورت مخاطر التحول في استخدامات السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، ذلك التحول الذي تهدد حاضر ومستقبل المتاح عالميا من تلك السلع للاستخدامات الغذائية وتشير البيانات إلى أن إنتاج الإيثانول الحيوي عالميا، ارتفع نحو 4 مليارات إلى 35 مليار لتر ما بين عامي 1995- 2007، وأن ما تم استخدامه من محصول الذرة لإنتاج الإيثانول الحيوي تزايد حتى بلغ نحو 100 مليون طن في عام 2007، منها حوالي 81 مليون طن في الولايات المتحدة وحدها، حيث تمثل هذه الكمية حوالي 37 % من جملة إنتاجها من الذرة، حيث يساهم ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي في العالم خلال السنوات الأخيرة بشكل مباشر في ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الزراعية، وبالتالي فإنه حتى وإن كان لا يتحمل كل المسؤولية في ارتفاع الأسعار إلا أنه يتحمل جزء كبير منها، حيث سارعت مؤخرا العديد من منظمات البيئة العالمية ومنظمات الزراعة والأغذية، إلى وقوع ناقوس الخطر وحتمت على جميع الدول المفاضلة بين الأخطار الناجمة على استخدام النفط بسبب ارتفاع سعره المستمر وآثاره البيئة الكارثية، وبين الوقود الحيوي وانعكاساته على الزراعة في العالم، حيث أشارت دراسات بأن الوقود الحيوي قد أخل بأسواق المنتجات الزراعية من خلال إغراء المزارعين لكي يخصصوا أراضيهم لإنتاج الوقود الحيوي أدى ذلك إلى تفاقم المضاربة المالية على محاصيل الحبوب ما أدى إلى ارتفاع الأسعار [2].

بعد تعريف الفجوة الغذائية وأسبابها سيتم التطرق لمؤشراتها وهو ما يتضح من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: مؤشرات الفجوة الغذائية: هناك مؤشران للفجوة الغذائية أولهما الفجوة الفعلية والثانية الفجوة الغذائية المعيارية ويمكن التطرق إليهما في ما يلي:

أولا: مؤشرات الفجوة الغذائية الفعلية: وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

[4] أحمد بدوي، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية صندوق النقد العربي 2013 ص 6

[2] إبراهيم توهامي، **مداخلة في الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة 20 آوت 1955، 2012، ص283.

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

ويعبر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية من الناحية المطلقة، فإن حجم الفجوة الغذائية الفعلية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وحجم الإنتاج المحلي منه، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء أكثر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء.

أما من الناحية النسبية الحجم النسبي للفجوة الغذائية الفعلية (1- نسبة الاكتفاء الذاتي) ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية، حينما يكون حجم الإنتاج المحلي من الغذاء أقل من الاستهلاك الفعلي منه أي أن نسبة الاكتفاء الذاتي أقل من 100% ويتم تغطية العجز بالاعتماد على العالم الخارجي كذلك بالنسبة لحالة الفائض يتم تصدير إلى الخارج[1].

2- حجم الواردات والمعونات الغذائية :

الواردات الغذائية هي عبارة عن تلك السلع الغذائية التي نستوردها من دول أخرى لتغطية العجز الغذائي خاصة في المواد الغذائية الأساسية وتموين السوق الاستهلاكية محليا، أما المعونات الغذائية هي تلك المساعدات الغذائية من طرف الدول المتقدمة أو المحققة لأمنها الغذائي التي تمتلك فائض غذائي للدول النامية دون مقابل.

- حجم مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية الذي يعكس الأمن الغذائي والذي يتضمن كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية وفق المعادلة التالية:

حجم الفجوة الغذائية = مجموع الواردات الغذائية+ المعونات الغذائية[2].

3- نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات السلعية

يقاس من خلال هذا المؤشر الفرق بين فاتورة الاستيراد وفاتورة التصدير، ومن خلاله نستنتج ما إذا كانت دولة ما تعاني من الفجوة الغذائية مقارنة بالصادرات يؤدي ذلك إلى تعميق مشكلة الأمن الغذائي.[3]

ثانيا: مؤشرات الفجوة الغذائية المعيارية:

متوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، يستخدم لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية المعيارية، ومن الناحية المطلقة فإن حجم الفجوة

---

[1] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص52.

[2] فاروق أهناني، **التنمية الفلاحية بين الأطروحات النظرية والتجارب العالمي**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، جوان 2018، الجزائر، ص179.

[3] فاروق أهناني، مرجع سابق ذكره، ص179.

الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم ومتوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، تظهر الفجوة الغذائية المعيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الأساسية أما من الناحية النسبية فإن الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية فيتمثل في:

$$1 - \frac{\text{متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم}}{\text{متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية}}$$

فتعبر القيمة الموجبة عن وجود فجوة غذائية معيارية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية، أما الكمية الصفرية أو السالبة فتدل على عدم وجود فجوة غذائية معيارية[1].

المطلب الثالث: أثار الفجوة الغذائية:

للفجوة الغذائية عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية: وتتمثل فيما يلي:[2]

1- استنزاف الموارد من العملات الأجنبية:

ويتم ذلك عن طريق زيادة معدلات الأسعار للمادة الغذائية، فالدول المصدرة للسلع الغذائية تنتهز أوقات الأزمات الغذائية، فتفرض على الدول شروط جديدة عليها التعامل من خلالها للحصول على نعمة العيش لمواطنيها، كما يعد غياب الأمن الغذائي مصدر أساسي للتضخم في البلدان النامية، حيث انعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بين الفئات الاجتماعية بطريقة لا تمت بالصلة بالكفاءة الإنتاجية ولا بالعدالة الإنتاجية، حيث اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة احتلال معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين الفئات الاجتماعية، حيث ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات إضافة إلى إخلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر مما يسئ العمل المنتج في المجتمع، ويساهم في تباطئ عملية التنمية الاقتصادية.

2- تأجيج ثروة الجنوب:

وقد جاء هذا نتيجة الدعم الغربي المباشر لثوار الجنوب، وذلك لأشغال الحكومة المركزية، الأموال التي يجب أن تصرف على التنمية والقطاع الزراعي، وتراجعه أضرار بالأوضاع المادية والاجتماعية للفلاحين والمزارعين الذين

[1] محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2] مبروك ساحلي، **تداعيات الفجوة الغذائية على الأمن القومي العربي**، ملتقى دولي حول محددات الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي، 2013، ص18.

يعانون قبل غيرهم من آثار وأزمة الغذاء متجسدة في تدهور مستويات دخولهم وقوتهم الشرائية، وبذلك تزداد عمقا مشكلة التباين الطبقي ماديا أو اجتماعيا، ويتعمق التناقص بين الريف والمدينة، تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف الفلاحين والمزارعين وتفاقم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة تبعا لذلك، نزوح السكان من الأرياف نحو المدن، والمراكز الحضرية الأخرى وذلك بتأثير عوامل الطرد التي تتفوق على عوامل الجذب، وبذلك تتعمق الآثار السلبية لظاهرة النزوح الريفي ليس فقط بالنسبة إلى المناطق الريفية بل كذلك وبصورة ليس فقط بالنسبة إلى المناطق الريفية بل كذلك وبصورة خاصة بالنسبة إلى المناطق غير المهيأة اقتصاديا واجتماعيا لاستقبال النازحين، تدني المستوى التغذوي للسكان بصفة عامة وخاصة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود الذين يتأثرون قبل غيرهم بأزمة الغذاء وما يتبع ذلك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة خاصة، التأثير نمط الغذاء واتجاه تطوره إن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي، سوف تعني بالإبقاء على النمط التقليدي للغذاء سائدا كما تؤدي الفجوة الغذائية إلى نقص السعرات الحرارية على المستوى المطلوب.

ثانيا: الآثار السياسية للفجوة الغذائية :

إن إنتاج الموارد الغذائية وخاصة القمح يكاد ينحصر في عدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية إذ يتوفر فائض تصدير القمح في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وإلى حد ما دول للإتحاد الأوربي ومن مظاهر الآثار السياسية للفجوة الغذائية في العالم تتمثل في الأتي:

1- زعزعة الاستقرار الداخلي للدول:

يؤدي عجز الحكومات عن توفير المواد الغذائية الأساسية إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، كما يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وهذا ما أدى إلى تدمر المستهلكين وخصوصا أصحاب الدخول المنخفضة، كما تؤدي التقلبات في سعر السوق لآثار سلبية على الدول المستوردة لها ومن هذه التقلبات البحث عن موارد مالية لدعم المواطنين من جهة وموارد أخرى لزيادة قيمة قانون الاستيراد من جهة أخرى، بالإضافة إلى فقدان المواطن ثقته بالحكومة لكونه اعتاد على سعر ويتضاعف السعر عدة مرات في مادة لها صلة مباشرة لجوانب حياته المعيشية، وهذا ما يحصل على مستوى الدخل أقل من مستوى المعيشية للمواطنين[1].

2- التلويج بقطع الإمدادات الغذائية:

وهي عبارة عن عقوبة اقتصادية تمارسها الدول بهدف معاقبة دول أخرى ترى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية، والتلويج بقطع الإمدادات الغذائية تتضمن فرص مجموعة من القيود على البلد المستهدف من أجل إقناعه على تغيير سياسة في مجال من المجالات[2].

[1] مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

[2] رباب علي جميل، أمين الشواك، **التبعية الغذائية العربية على الأمن القومي العربي الأسباب والآثار**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص99.

3- التبعية السياسية:

تتجلى التبعية السياسية في إخضاع بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتوظيفها من أجل خدمة مصالح القوى العظمى في العالم، بالضغط على حكومات الدول، والتأثير على سياستها وقراراتها السيادية، ونلخص مما ذكر إلى أن التبعية السياسية تعد الباب الذي تمر منه إلى التبعية الاقتصادية والثقافية، لأن الإرادة السياسية و الاستقلال الوطني والحرية في الاختبارات السياسية هي المحدد لمصدر الشعوب، فهناك العديد من المواقف السياسية التي يمكن الاستدلال بها على أثر التبعية الغذائية على الجانب السياسي وتتمثل في ما يلي:

- ميل الدول التابعة إلى التصويت في المحافل الدولية في نفس الاتجاه التي تتخذه الدول المتبوعة.
- دخول الدول التابعة في أحلاف ومنظمات سياسية و اقتصادية تسيطر عليها الدول المتبوعة[1].

[1] رباب علي جميل، مرجع سبق ذكره، ص99.

المبحث الثاني: أساسيات حول الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري حساب من حسابات ميزان المدفوعات، ويقصد به رصيد العمليات التجارية، الصادرات والواردات من السلع

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه:

قبل التطرق لأقسام ميزان المدفوعات سوف يتم التطرق لمفهومه

أولا: مفهوم الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة معينة (عادة سنة)، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرت البلد(x) –إجمالي واردات البلاد [1](x).

وهناك مفهومين يرتبطان بالميزان التجاري:

- **فائض الميزان التجاري:** عندما تزيد الصادرات السلعية عن الواردات السلعية.
- **عجز في الميزان التجاري:** عندما تزيد الواردات السلعية عن الصادرات السلعية[1].

ثانيا: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي: [2]

– الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المتطورة، ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا، (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

– الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير متطورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

[1] هجيرة عبد الجليل ، سمير بهاء الدين مليكي، **أثر تغيرات سعر الصر ف على الميزان التجاري الجزائري**، les cahier du'mecas، العدد08، ديسمبر 2012، ص 133.

[2] نفس المرجع، ص134.

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري، باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية في الأتي:

أولا: أسباب اقتصادية: وتتمثل في: :[1]

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة دولة أكبر من قيمتها الحقيقية فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدول، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

2- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجة سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صاداتها بالتركيز السلعي، أي اعتماده على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

3- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول وانعكاساتها على الدول النامية، وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة، تغيرات أذواق المستهلكين محليا أو خارجيا وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيرها على هيكل التجارة الخارجية.

4- **العوائق التجارية:**

التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها، بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

[1] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص121.

ثانيا: أسباب غير اقتصادية وتتمثل فيما يلي:[1]

1- **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية، وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقا أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الفجوة الغذائية والميزان التجاري

شهدت الاقتصاديات العالمية تغيرات ضخمة، وقد أثر ذلك بشكل كبير في اقتصاديات الزراعة بصورة مباشرة وفي كيفية تناول الظواهر المتعلقة بالقطاع الزراعي فاستعانت بالواقع الحيواني والزراعي الذي يكون باستغلال القطاع الزراعي من خلال المناخ الملائم والمساحات المزروعة والسدود والقطاع الحيواني وبتقديم الدعم وتشجيع الزراعة، وذلك من خلال التوسع في المساحة المزروعة لزيادة الإنتاج ومن أجل إنتاج وفير يسمح بتحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي ووفرة الإنتاج، بدوره يعزز من الصادرات الزراعية وتقليل من الواردات مما يحقق فائض في الميزان التجاري ويقلل من الفجوة الغذائية.

كما تواجه البلدان النامية عددا من التحديات للبلوغ إلى مستوى المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، حيث أنها تعاني من عجز في الميزان التجاري وعدم تحقيقها اكتفاء ذاتي وتبعتيها الغذائية للدول الأخرى ، فقد شهد القطاع الزراعي للدول النامية عدة تغيرات مما جعله يتراجع نتيجة لمشاكل عديدة واجهتنها الزراعة حيث إنتاجها الزراعي ضعيف لضعف استغلالها لهذا القطاع، حيث تعاني الدول النامية من بعض الموارد الغذائية كما تعتمد على استيراد بعض الأغذية من البلدان الأخرى بشكل كبير لسد بعض الأغذية من البلدان الأخرى بشكل كبير لسد حاجاتها من المواد الغذائية ويترتب على عملية الاستيراد حصص الاستهلاك المتزايدة في السكان، وعدم تطور البنية التحتية في المناطق الريفية.

عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل مما يساهم في إنتاج زراعي ضعيف، مما أدى إلى عدم كفاءة الزراعة، ما أدىّ إلى ارتفاع الطلب على الموارد الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية، وقد ترتب عنه إلى

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص123.

زيادة في الواردات الفلاحية ونقص الصادرات، ولجوء هذه الدول إلى استيراد مواد فلاحية أدت إلى تبعيتها الغذائية وحدوث عجز في الميزان التجاري.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة:

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدراسات السابقة سواء مجلات أو مذكرات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع محل الدراسة.

المطلب الأول: دراسات سابقة:

1. **دراسة فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينية، 2007-2008:** تدور إشكالية الدراسة، حول هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استغلالا اقتصاديا، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص حالة الزراعة في الجزائر وتحليلي وضعية الإنتاج الزراعي من خلال تشخيص حالة الإنتاج النباتي والحيواني، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي يعاني من القطاع الزراعي في الجزائر والسعي من أجل وضع حلول من أجل تخطيها.

ومن نتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن القطاع الزراعي رغم المقومات التي يمتلكها إلا أنه فشل في تغطية لطلب المتزايد على هذه المنتجات الغذائية، وهذا سبب الإهمال والتخلف الذي يعرفه هذا القطاع ورغم هذا الواقع إلا أنه لا تزال إمكانية كبيرة للنهوض بهذا القطاع في حالة إعطائه الأهمية التي يستحقها.

2. **دراسة بن شاعة محمد، عشط علاء الدين، أثر الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر (1980-2015):** تدور إشكالية هذه الدراسة حول ما مدى تأثير الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر وتقييم لأدائه بالإضافة إلى تحليل واقع الفجوة الغذائية في الجزائر، مع إبراز أهم السلع الغذائية المكونة لها كما تهدف إلى إبراز كيفية تأثير الإنتاج الزراعي على الفجوة الغذائية في الجزائر.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

أظهرت أن هناك أثرا سلبيا ومعنويا للإنتاج النباتي على الفجوة الغذائية في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى وجود أثر سلبي للإنتاج الحيواني على الفجوة الغذائية لكنه غير معنوي إحصائيا، محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المخزونات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

3. دراسة قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، 2013: تدور إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، و ما هي الاستراتيجيات والسياسات الزراعية المناسبة لتعزيز الأمن الغذائي في ظل التحديات الغذائية حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية كما هدفت إلى تشخيص التبعية الغذائية في العالم العربي والأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي، وهدفت أيضا إلى تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي لا يلعب الدور المنوط به لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه لا يزال يتخبط في عدة مشاكل منعكس على مستوى إنتاجه الذي لم يستطع تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

المطلب الثاني : القيمة المضافة :

ارتكزت الدراسات السابقة على الزراعة و الأمن الغدائي في أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة و مدى قدرة الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أما دراستنا فتختلف عن الدراسات السابقة حيث تناولنا الفجوة الغذائية و أثرها على عجز الميزان التجاري من ص 2000 الى 2016 حيث تناولنا عدة أسباب للفجوة الغذائية حيث هده الأسباب أدت الى زيادة حجم الفجوة الغذائية كما تطرقنا الى مؤشرات الفجوة الغذائية و تطرقنا الى تخصيص الواقع الزراعي في الجزائر حيث توصلنا أن الجزائر لها امكانيات قادرة على النهوض بالقطاع لكنها غير مستغلة و تحليل واقع الفجوة الغذائية في الجزائر حيث توصلنا الى اتساع الفجوة الغذائية كما تطرقنا الى العلاقة بين الفجوة الغذائية و الميزان التجاري.

حيث تناوولت دراسة فوزية غربي موضوع الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية وتوصلت الى ان القطاع الزراعي رغم المقومات التي يمتلكها الا انه فشل في تغطية الطلب المتزايد على هذه المنتجات الغذائية وهذا ما اتفقت معه دراستنا.

اما بالنسبة لدراسة بن شاعة محمد، عشط علاء الدين فقد اختلفت دراستنا عنها من حيث تطرقه الى دراسة تحليلية من 1980 الى 2015 اما دراستنا فكانت منة2000 الى 2017.

وويمكن اعتبار هذه الدراسة مكملة للنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وذلك لما هدفت إليه الدراسة في محاولة الوصول إلى: الفجوة الغذائية واثرها على عجز الميزان التجاري الجزائري من 2000 الى2017.

خلاصة :

اتضح أن الفجوة الغذائية من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول وذلك لأبعادها المتعددة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كما اتضح للفجوة الغذائية عدة أسباب منها الأسباب الطبيعة، الديمغرافية، التكنولوجيا، ارتفاع الأسعار العالمية والوقود الحيوي.

كما اتضح أن للفجوة الغذائية العديد من المؤشرات يمكن قياسها منها مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، حجم الواردات والمعونات الغذائية، نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات السلعية ومتوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والتي توصي بها المعايير الدولية.

الفصل الثاني: واقع الفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد:

تعاني الجزائر بعدد من التحديات والمشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها إشكالية الفجوة الفدائية حيث لايزال الأمن الغذائي يشكل تحديا رغم توفر كل الإمكانيات الطبيعية ،المادية،البشرية ،المالية ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الأمن الغذائي بغية تقليص الفجوة الغذائية إلا أن واقع الحال لاتزال هذه المشكلة في طليعة القضايا الراهنة الراهنة لاقتصاد الوطني وسوف يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول : واقع قطاع الزراعة في الجزائر.

المبحث الثاني : واقع الميزان التجاري في الجزائر.

المبحث الأول : واقع قطاع الزراعة في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهميته في الناتج الإجمالي واستيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى الإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي والمخططات التنموية وأهم المنتجات الزراعية.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر والمخططات التنموية: سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى الإمكانيات الفلاحية والمخططات التنموية فيما يلي:

أولا: الإمكانيات الفلاحية

وتتمثل في:

1- الاراضي الزراعية:

لقد تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الزراعي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمداخلات الزراعية الحديثة، ورغم ذلك فالأرض الزراعية الحديثة، تبقى بدورها الكمي (المساحة)، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة)، تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، الجزائر تتميز برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كيلو متر مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الزراعية والتي تعد من بين لأهم مكونات عناصر الإنتاج الزراعي، إن المصادر الوطنية والأجنبية، تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح، تقدر ب 40.9 مليون هكتار أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية، على الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر، إلا أن المساحة المزروعة لا تتعدى سنويا 20% من المساحة القابلة للزراعة، فقد قدرت سنة 2009، على سبيل المثال 8056800 هكتار، ولغت سنة 2013 حوالي 846178 ألف هكتار، ومن خلال ملاحظتنا لهذا التبيان بين المساحة المزروعة والقابلة للاستصلاح نجد أنه يعد من بين أهم النقاط التي تبرز لنا الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الزراعة الجزائرية.[1]

2- الموارد المائية:

تعان الجزائر من ندرة المارد المائية، حيث تقع أغلب أراضيها في المناطق الشبه جافة، ما يغني سيادة المناخ الشبه صحراوي الذي من سماته الأساسية الجفاف، وهذا أدى بدوره إلى تدني نصيب الفرد من المياه، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المناخ منها في الكثير من المناطق، وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال: قلة السدود وإن وجدت تعاني من مشاكل عدة على رأسها التوحل [2].

والموارد المائية في الجزائر تعتمد على موردين هما:[3]

[1] فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، 2013-2014، ص36.

[2] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012، ص146.

أ- **الموارد المائية السطحية :**

وشمل الوديان والأنهار والسدود حيث يقدر عدد الأنهار والوديان 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتقدر طاقتها حوالي 12.4 مليار، أما السدود تعتبر من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر 2050 موقعا، وتبدل الجزائر جهودا تنموية لزيادة عدد السدود[1].

ب- **الموارد المائية المطرية:**

هي أهم الموارد المائية في الشمال يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها، ما بين 95 و100 مليار م^3 يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث 80 مليار م^3 يتعرض للتبخر، ما تمل نسبته من 80 إلى 84% أما الباقي المتمثل في 16 مليار م^3 فيوزع إلى 35 مليار م^3 تساعد في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال في الجزائر و 12.5م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليوجه منها حوالي 5.2 مليار م^3 في السدود و7.3 مليار م تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

3- الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا معوقا لها، كما أن العنصر البشري يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي، خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث أن أغلب العمليات الزراعية لا تزال تنجز بدويا بسب عدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك، ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي، يهدف لتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر والتقليل من تبعيتها للخارج يعتمد كثيرا على كمية ونوعية اليد العاملة بقطاعها الزراعي، حيث بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة في الجزائر 2381800 نسمة سنة 2000 وسنة 2006 فقد قدرت القوى العاملة في قطاع الزراعة ب 2212619 نسمة وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن السكان النشطين خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010 بلغت 108120 نسمة، والملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في أغلب سنوات مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية[2].

ثانيا: برامج الإصلاحات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بدايته الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق حيث شرعت الجزائر بتطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة من سنة 2001 يمكن حصرها فيما يلي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2- المخطط الخماسي (برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009

[3] مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص218.

[2] فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص43.

3- المخطط الخماسي الثاني: (2010-2014).

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعتها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01:

مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	مخطط (2001-2004)	مخطط (2005-2009)	مخطط خماسي (2010-2014)
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية%	%12.46	7.14	4.71%
إجمالي الاستثمارات	525	420217	21214

المصدر: زهيرعماري، تحليل **إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الجزائري التجارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص65.

من خلال الجدول يمكن تأشير على الملاحظات التالية:

1- برنامج الانعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدار حوالي 121 مليار دج، أي مايعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له، وإجراء تقسيمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، ومن بين أهداف البرنامج:

- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي، حيث نلاحظ أن الحصة النسبية للفلاحة من الاستثمارات تقدر ب 12.4% بقيمة 65.4 مليار دج، جسدت هذه القيمة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية pnda.

- لقد حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري بأهمية بالغة من طرف القائمين على برنامج الانعاش الاقتصادي رغم إطلاق برنامج خاص بالتنمية الفلاحية في سبتمبر عام 2000، نظرا للآثار المتعددة التي ترتب عنه ولتي تخدم بشكل مباشر الأهداف التي سطرا لبرنامج دعم الانعاش الإنعاش الاقتصادي، خاصة ما تعلق منها، بحماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.

- دعم إنتاج المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح والحليب، حماية المناطق السهلية من التصحر، توسيع الأراضي المسقية، دعم تطوير المنتجات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية.

وقدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري ب 65.4 مليار دينار، وينقسم برنامج الدعم إلى قسمين هما: برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة، وبرنامج خاص قطاع الصيد البحري[1].

واستفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 :

هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004).

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط وتنمية الفلاحة	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	00	0.21
صندوق ضمان المخاطر	00	1.14	1.14	00	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: زهيرعماري، تحليل **إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الجزائري التجارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص66.

من خلال الجدول يتبين أن الغلاف المالي قدر ب 55.89 مليار دينار، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويعتبر الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أكبر ممول لبرنامج دعم النمو الإقتصادي في إطار التنمية الفلاحية، حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.9 % من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول):

يغطي الفترة (2005-2009) حيث يبلغ حجمه الاستثماري 420217 مليار دينار، ومن الجدول رقم 01 يبين أن الحصة النسبية للفلاحة خلال هذا المخطط قد انخفضت من 12.46% إلى 7.14% رغم أن الغلاف المالي قد تضاعف مقارنة بالبرنامج السابق ويتضمن هذا المخطط قيمة 1216 مليار دينار من البرنامج السابق لم يتم انجازها[2].

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الجزائري التجارية، جامعة محمد خيضر**، اطروحة دكتورة، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 55،65.

[2] نفس المرجع، الصفحة 68.

وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وتستعمل كذلك مرافقة الانتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح الاقتصادي العالمي، وقد جاء المخطط الخماسي الأول لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي: [1]

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة.

– تسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة.

– الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات والمناصب للشغل وترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة التي تخلي بقواعد المنافسة والسوق على حساب لمؤسسات الوطنية المنتجة.

3- برنامج التنمية الخماسي (مخطط خماسي ثاني):

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أنه يقدر بغلاف مالي قدره 21214 مليار دينار، حيث يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية، ويمتد خلال الفترة من (2010-2014) من النفقات 21.214 مليار دج (أي مايعادل 286 مليار دينار)، كما نلاحظ أن نصيب الفلاحة المخصص يقدر ب 1000 دج بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة الآلية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمام الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج على حساب القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة.

ويشمل برنامج التنمية الخماسي على: [2]

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في القطاعات للسكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 97000 مليار دج مايعادل 130 ملياردولا؛

[1] عبوا عمر، عبوا هودة، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية في الجزائر: واقع وتحديات**، بمداخلة جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص11.

[2] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين24 ماي 2010، اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بيان اجتماع مجلس الوزراء. بيان اجتماع مجلس الوزراء.

- إطلاق مشاريع جدية بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار؛

-يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من ù40 من موارده لتحسين التنمية البشرية؛

- أما تشجيع مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعك إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل؛

- يخصص المخطط الخماسي الثاني مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم.

المطلب الثاني: انتاج واستهلاك أهم المنتجات الزراعية:

حيث تم التطرق الى اهم المنتجات الزراعية واستهلاكاتها:

أولا: إنتاج أهم المنتجات الزراعية

يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بتنوعه من سنة إلى أخرى، و ذلك راجع إلى عدة عوامل، حيث يعتبر الانتاج النباتي و الحيواني مصدران للحصول على الغداء

1- إنتاج أهم المنتجات النباتية

يحظى الإنتاج النباتي بمكانة هامة في الجزائ، وسنحاول دراسة بعض الجوانب المتعلقة بالإنتاج النباتي في الجزائر والمتمثلة في انتاج الحبوب، الخض، الفواكه .

أ- الحبوب:

تعد الحبوب من المنتجات الأساسية التي تكون الوجبة الغذائية وتعتبر الحبوب مصدرا أساسيا للسعرات الحرارية والبروتينات، كما أنها تمثل منتج استراتيجي على المستوى الوطني، وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح والشعير كما سيتم توضيح المساحة المزروعة وتطور الانتاج والانتاجية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05):

تطور المساحة والإنتاج حسب نوع الحبوب لأهم منتجات الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000-2016)

البيان		2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	المساحة ألف هكتار	3731.95	2813.53	2856.37	2535.08	1855.92
	الإنتاجية قنطار/الهكتار	616	1254	1595	1400	9009.77
	الإنتاج الف طن	2299.69	3527.44	4558.57	3700.95	2942.28
	النسبة	%50	%51	%50	%49	%50
القمح	المساحة ألف هكتار	2288.25	2036.20	1755.73	1814.72	1091.59
	الانتاجية قنطار/الهكتار	659	1186	1682	1461	177.504
	الإنتاج الف طن	1509.10	2414.73	2952.70	2656.73	1937.62
	النسبة	%32	%34	%32	%35%	%33
الشعير	المساحة الف هكتار	1378.48	684.65	1018.78	802.34	706.43
	الإنتاجية قنطار/الهكتار	656	1509	1476	1284	1302.19
	الإنتاج الف طن	779.90	1032.82	1503.90	1030.56	919.91
	النسبة	%16	%14	%16	%14	%15
الإجمالي	المساحة الف هكتار	7398.68	5534.38	5630.88	4652.14	4360.37
	الإنتاجية قنطار/الهكتار	1931	3949	4753	4088	10489.524
	الإنتاج الف طن	4588.69	6974.99	9015.17	7388.24	5799.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، 2002، 2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم22، 29، 36، 37، الخرطوم .

- نلاحظ من خلال الجدول ان المساحة المزروعة حبوب في تدبدب مستمر حيث انخفضت من 3731.95 مليون هكتار إلى 2813.5 مليون هكتار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 ثم ارتفعت إلى 2856.37 مليون هكتار خلال سنة 2010 و ذلك راجع إلى بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.

ثم عاودت الانخفاض سنة 2016 حيث بلغت 1855.92 مليون هكتار و يرجع هذا التذبذب في المساحة المزروعة لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية و المساحة المتروكة بورا .

- و كذلك بالنسبة لإنتاجية الحبوب التي لم تعرف استقرار الأمر الذي انعكس على الإنتاج الإجمالي للحبوب .
- حيث عرف معدل الإنتاج للحبوب تأرجحا كبيرا بين الإرتفاع و الإنخفاض فقد قدر معدل انتاج الحبوب سنة 2000 بـ 2299.69 ألف طن أي نسبة 50% و واصل الارتفاع إلى غاية 2015 بنسبة 49% أي بنسبة زيادة قدرت 60% و ذلك راجع إلى تحسن في الظروف المناخية ثم عاود الانخفاض إلى 50% سنة 2016 أي بنسبة نقصان 20% و ذلك بسبب الانجراف و الفيضانات التي أتلفت المحاصيل الزراعية .
- أما بالنسبة إلى القمح و الشعير فلا يختلف الأمر كثيرا حيث نلاحظ تذبذب مستمر و لم تعرف استقرار.
- حيث بلغت نسبة انتاج القمح 32 % سنة 2000 ثم ارتفعت إلى 32 % سنة 2010 ثم عاودت الانخفاض إلى نسبة 33 % سنة 2016 .
- أما بالنسبة إلى الشعير فقد بغت نسبة 16 % سنة 2000 ثم ارتفعت إلى نسبة 16 % سنة 2010 وعاودت الانخفاض سنة 2016 بنسبة 15%وتعتبر الظروف المناخية من أكثر الأسباب في هذا التذبذب كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الانتاج لم تكن ذات فعالية.

ب-الخضر : و يمكن توضيح انتاج الخضر بالإضافة إلى إنتاج البقوليات و انتاج البطاطا في الجدول التالي:

جدول رقم (04):

تطور انتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة من (2000 -2016)

وحدة القياس:- المساحة: ألف هكتار - الإنتاجية: قنطار/الهكتار - الإنتاج: ألف طن

السنوات		2000	2005	2010	2015	2016
الخضر	المساحة	205.90	276.04	460.45	511	527.499
	الانتاجية	106.87	149.58	190.36	244.01	25557.697
	الإنتاج	2200.45	4128.47	8765.54	12469.33	13479.882
	النسبة	%64	%65	%72	%73	%74
البقوليات	المساحة	63.14	69.24	74.20	85	91.313
	الإنتاجية	346	680	975	1027	1028
	الإنتاج	21.86	47.10	72.32	87.39	88.514
	النسبة	%0.63	%0.47	%0.59	%0.51	%0.48
البطاطا	المساحة	72.69	99.70	121.99	153.31	156.196
	الإنتاجية	16614	21630	27054	29610	30619.747
	الإنتاج	1207.69	2156.55	3300.31	4539.58	4782.690
	النسبة	%35	%34	%27	%26	%27
المجموع	المساحة	341.73	444.98	656.64	749.31	775.008
	الإنتاجية	17066.87	22459.58	28219.36	30881.01	57305.444
	الإنتاج	3430	6332.12	12138.17	17096.3	18350.896

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2011،2006،2002، 2016، 2017، المجلد رقم 22،31، 36، 37 .

- **الخضر** : تعتبر الخضر من المجموعة التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية حيث تعتبر من المحاصيل الغذائية الأساسية في الاستهلاك حيث نلاحظ من خلال الجدول ان المساحة المخصصة لها في تزايد مستمر خلال الفترة من 2000 إلى 2016 حيث بلغت سنة 2016 حوالي 527.429 ألف هكتار فهي أعلى مساحة، بعدما كانت حوالي 205.90 الف هكتار خلال سنة 2000 .
- و كذلك بالنسبة للإنتاجية فنلاحظ من خلال الجدول أنها في تزايد مستمر.
- و بالنسبة للإنتاج فنلاحظ انه في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة انتاج الخضر سنة 2016 حوالي 74%

بعدما كانت 64 %سنة 2000 أي بمعدل 13479.882 ألف طن من السنة 2016 ، و هو ما يؤكد أن هناك توجه من الفلاح الجزائري لزراعة الخضر التي تعتبر زراعة تجارية ، و هذا يشكل خطر على زراعة المنتجات ذات الأهمية الأكبر مثل الحبوب و كذلك اهتمام القطاع العام و الخاص بزراعة الخضر لأن مداخيلها كانت محفزة نظرا لارتفاع أسعارها في السوق الداخلية و حرية تسويقها مقارنة بمحاصيل الحبوب و المحاصيل الصناعة التي كانت تسوق بصورة إلزامية إلى الهيئات الرسمية ، مثل المكتب المهني للحبوب.

- **البقوليات :**

من الجدول نلاحظ أن المساحة المخصصة لمجموعة البقوليات تزداد من سنة إلى أخرى ففي سنة 2000 سجلت 63.14 ألف هكتار و واصلت الارتفاع إلى أن وصلت 91.313 ألف هكتار سنة 2016 .

كما أن الإنتاجية عرفت ارتفاعا طول الفترة من 2000 إلى 2016 حيث بلغت حوالي 1128 كلغ/هكتار بعدما كانت 346 كلغ/هكتار سنة 2016.

وبالنسبة للانتاج فقد عرف زيادة خلال الفترة من 2000 إلى 2016 حيث بلغت النسبة سنة 2000 0.63% وواصلت الارتفاع إلى غاية 2016 بنسبة 0.48% .

- **البطاطا:**

تعتبر البطاطا من أهم المحاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، حيث يكون الطلب عليها بشكل متزايد و بمعدلات مرتفعة و من خلال الجدول يظهر أهميتها من خلال المساحة المخصصة لها التي تأخذ شكلا تصاعديا في الزيادة خلال الفترة من 2000 إلى 2016 حيث بلغت حوالي 156.191 ألف هكتار بعدما كانت 72.69 ألف هكتار سنة 2000 .

كما أن الإنتاجية هي الاخرى سلكت طريق الارتفاع من 2000 إلى 2016 حيث بغلت معدل حوالي 30619.747 كلغ/هكتار بعدما كانت 16614 كلغ/هكتار .

أما الإنتاج فقد سجل ارتفاع خلال الفترة من 2000 – 2016 حيث بلغت معدل حوالي 4782.690 ألف طن أي بنسبة 27% بعدما كان 1207.69 ألف طن أي بنسبة 35 % و يرجع هذا التزايد في الانتاج لتحسن في آداء العمليات الزراعية و استعمال الاسمدة و المبيدات الكيماوية.

ج- الفواكه : و يمكن توضيح انتاج الفواكه بالإضافة إلى انتاج التمور في الجدول التالي:

جدول رقم (05) :

تطور أهم منتجات الفواكه

وحدة القياس:- المساحة: ألف هكتار - عدد الأشجار: الف شجرة - الإنتاج: ألف طن

السنوات		2000	2005	2010	2015	2016
مجموعة الفواكه	المساحة	377.21	471.93	528.04	326.05	516.79
	عدد الأشجار	24026.44	201293.12	17378.00	20999.42	-
	الانتاج	1476.84	2432.07	3350.13	4323.11	4802.38
	النسبة	%80	%82	%83	%81	%82
التمور	المساحة	89.50	147.90	161.09	-	52.54
	عدد الأشجار	8955.00	10365.00	12355	15508.59	15733.621
	الإنتاج	365.60	516.30	644.74	990.38	1029.60
	النسبة	%19	%17	%16	%18	%17
المجموع	المساحة	466.71	619.83	68913	-	569.33
	عدد الأشجار	32984.44	31658.12	29733	176508.01	-
	الإنتاج	1842.44	2948.37	3994.87	5313.49	5831.98

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2002،2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37، الخرطوم.

- نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة الفواكه قدّرت بحوالي 377.21 في سنة 2000 ثم ارتفعت إلى حوالي 528.04 في سنة 2010 ثم تراجعت إلى حوالي 326.05 في سنة 2015 وعاودت الإرتفاع إلى حوالي 516.79 في سنة 2016.

بينما الأشجار المثمرة فقد عرفت تدبدبا حيث نجد انها انخفضت خلال 2005 مقارنة ب 2000 حيث بلغت 21293.12 الف شجرة بعدما كانت 201029.44 و واصلت الانخفاض إلى غاية 2010 لتسجل 12355 ألف شجرة و واصلت الارتفاع إلى غاية 2016 حيث بلغت حوالي 15733.621 ألف شجرة.

فيما يخص الانتاج لقد شهد ارتفاعا خلال الفترة 2000 إلى 2016 حيث سجلت النسبة 8% سنة 2000 وواصلت الارتفاع حيث سجلة النسبة سنة 2016 82% من اجمالي الفواكة.

تعتبر التمور الجزائرية من أجود أنواع التمور عالميا حيث تتمتع بمكانة هامة في هذا النوع من الانتاج و من خلال الجدول تبين أن المساحة المثمرة سجلت خلال سنة 2000 89.50 ألف هكتار ثم ارتفعت إلى حوالي 147.90 ألف هكتار سنة 2005 ثم واصلت الارتفاع إلى غاية 161.09 سنة 2010 ثم انخفضت إلى 52.54 سنة 2016.

أما بالنسبة إلى عدد الأشجار فنلاحظ انه في تزايد مستمر فيتبين أنها سجلت ارتفاع حيث بلغت سنة 2005 حوالي 10365.00 ألف شجرة مقارنة بالفترة 2000 التي بلغت حوالي 32984.44 ألف شجرة و واصلت الارتفاع إلى غاية 2015 حيث بلغت حوالي 155508.5 ألف شجرة.

فيما يخص الانتاج فقد سجل في سنة 2000 بنسبة حوالي 19 % و واصل الارتفاع إلى غاية 2016 بنسبة17%.

2- أهم منتجات الانتاج الحيواني

يشكل الانتاج الحيواني جزءا هاما من الانتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته ف يتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة ، و تزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبه الانتاج الزراعي:

الجدول رقم (06) :

تطور أهم منتجات الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016) .

الوحدة : ألف طن.

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
اللحوم الحمراء	381.94	225.26	271.79	256.80	164.300
النسبة	%54	%42	%48	%29	%30
اللحوم البيضاء	220	168.57	190.83	512.20	265.261
النسبة	%31	%32	%34	%58	%49
الأسماك	102.25	139.46	98.10	104.79	102.140
النسبة	%15	%26	%17	%11	%19
المجموع	704.19	533.29	560.52	873.79	531.701

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2002،2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37 ،خرطوم.

تعتبر اللحوم الحمراء من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية و من خلال الجدول رقم () يبين أن هناك تدبدب في انتاج اللحوم الحمراء، فقد سجلت سنة 2000 نسبة 54% ثم انخفضت إلى 42% خلال سنة

2005 و ذلك راجع إلى ارتفاع اسعارها بالنسبة للمستهلك، و بعدها ارتفعت سنة 2010 إلى 48% ثم واصلت الانخفاض إلى غاية 2016 بنسبة 32% حيث بلغ معدل انتاج اللحوم سنة 2016 إلى 164.3 ألف طن بعدما كان سنة 2000 381.94 ألف طن و ذلك بسبب ارتفاع اسعارها و يمكن أن تؤثر العوامل المناخية غير ملائمة و خاصة الجفاف على انتاج اللحوم الحمراء.

أما اللحوم البيضاء فقد عرف انتاجها ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000 حيث بلغت نسبة 31% ثم انخفضت سنة 2005 بنسبة 32% أي نسبة نقصان 23 %و يرجع سبب الانخفاض إلى الأمراض التي اصابت الدواجن و أخطرها انف الونزة الطيور، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2015 بنسبة 58% ثم انخفضت سنة 2016 بنسبة 49% .

وتشكل الأسماك مصدر لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاج إليها الانسان في الغذاء و قد عرف انتاج الاسماك تدبدبا حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم () أن تطور انتاج الأسماك ارتفع سنة 2005 بنسبة 26 % ثم انخفض سنة 2010 إلى نسبة17 %ثم ارتفعت سنة 2015بنسبة 11% أي بنسبة زيادة 6% ثم عاود الانخفاض سنة 2016 بنسبة 19% أي بنسبة نقصان 02% و ذلك راجع اساسا إلى سوء الاحوال الجوية التي تؤثر سلبا على صيد الأسماك .

ثانيا: استهلاك اهم المنتجات الفلاحية: حيث سيتم التطرق إلى أهم المنتجات الاستهلاكيات

الجدول رقم (07):

المتاح لاستهلاك لأهم المنتجات الزراعية المنتجات الزراعية.

الوحدة : ألف طن

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	9296.57	11804.33	12477.73	17582.07	16379.2
النسبة	%49	%40	%34	%35	%33
القمح	5656.10	8111.21	8676.53	11158.48	1821.2
النسبة	%30	%28	%23	%22	%20.57
الشعير	1349.70	1175.35	1609.24	1780.58	1821.2
النسبة	%7	%4	%4.4	%3.6	%3.6
الخضر	2224.71	4143.36	8791.11	12496.53	1462.69
النسبة	%11	%14.38	%24	%25	%29
البقوليات	130.11	243.61	247.34	315.64	285.8
النسبة	%0.69	%0.84	%0.68	%0.64	%0.57
الفواكه	1463.30	2679.78	3695.87	4735.24	5067.11
النسبة	%7.76	%9	%10.21	%9.6	%10.26
اللحوم الحمراء	398.84	320.38	333.87	323.93	604.4
النسبة	%2.1	%1	%0.92	%0.66	%1.2
لحوم بيضاء	220.00	168.57	190.83	512.27	301.8
النسبة	%1.1	%0.58	%0.52	%1.04	%0.61
الأسماك	107.37	158.24	158.35	147.62	132.6
النسبة	%0.56	%0.54	%0.43	%0.30	%0.26
المجموع	18846.7	28804.83	36180.87	49052.36	49378.9

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2002،2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37 ، خرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أن استهلاك المواد الغذائية في تزايد مستمر حيث استهلاك الحبوب يحتل الصدارة حيث احتل سنة 2000 49% و واصل الارتفاع إلى غاية 2016 فقدرت النسبة 33%.

أما القمح فقد احتل سنة 2000 نسبة 93% و واصل الارتفاع إلى 2015 بنسبة 22 % ثم انخفضت سنة 2016 بنسبة 20 %.

والشعير قدرت بنسبة 7% سنة 2000 و انخفضت إلى 4 %سنة 2005 من استهلاك الشعير و واصلت الارتفاع إلى غاية 2016 حيث بلغت 3.6% أما بالنسبة لباقي المنتجات فنلاحظ التزايد المستمر في استهلاك المنتجات منها الخضر حيث بلغت النسبة 29% سنة 2016 و البقوليات 0.57% و الفواكه 10.26% و اللحوم الحمراء 1.2% و الاسماك 0.26 % و ذلك راجع إلى تزايد في الكثافة السكانية.

المطلب الثالث: فجوة الإنتاج والاستهلاك لأهم المنتجات الزراعية

سنتطرق من خلال هذا المطلب الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2016)

جدول رقم (08):

فجوة الإنتاج والإستهلاك

الوحدة: ألف طن

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	6996.88	8276.89	7919.16	13881.05	13436.92
	%36	%37	%50	%20	%54
القمح	4147	5696.48	4117.96	8034.88	8222.28
	%21	%25	%26	%11	%33
الشعير	569.8	142.53	105.34	75.02	901.29
	%3	%0.64	%0.66	10%	3%
الخضر	7096.12	7675.86	3038.79	5112.74	1146.318
	%0.57	%34	%19	%7.4	%4
البقوليات	108.25	196.51	175.02	228.25	197.286
	%0.57	%0.88	%1.1	%0.33	%0.8
اللحوم الحمراء	16.9	95.12	62.28	412.13	440.1
	%0.08	%0.42	%0.39	%0.59	%1.78
الأسماك	5.12	18.78	59.49	42.83	30.46
	%0.02	%0.08	%0.37	%0.06	%0.12
الفواكه	13.54	247.71	345.74	412.13	264.72
	%0.07	%1.1	%2.18	%0.59	%1.07
المجموع	18926.53	22153.37	15823.78	68999.9	24639.374

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2002،2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37، خرطوم .

من بيانات الجدول رقم (08) نلاحظ أن كل المنتجات الغذائية سجلت عجز في الانتاج أي سجلت فجوة غذائية و هذا لان الاستهلاك يفوق الانتاج حيث نلاحظ.

- أن استهلاك الحبوب يفوق انتاج الحبوب و منه دليل على عجز الانتاج وجود فجوة في منتج الحبوب حيث بلغت نسبة 36% سنة 2000 و50 % سنة 2010 إلى أن بلغت 54% سنة 2016 حيث نلاحظ من خلال الجدول ان سلعة الحبوب تستهلك بكميات كبيرة مقارنة بالمنتجات الاخرى التي سجلت هي أيضا فجوة غذائية.
- يمثل استهلاك القمح المرتبة الثانية في استهلاكه حيث بلغت نسبة 21% سنة 2000 و 26% سنة 2010، و 33% سنة 2016 و منه استهلاك القمح يفوق انتاج فجوة في انتاج القمح .
- يمثل استهلاك الشعير المرتبة الثالثة و ذلك بنسبة 3 % سنة 2000 و 9% سنة 2016 و منه استهلاك الشعير يفوق انتاج فجوة في انتاج الشعير (عجز في الانتاج) .
- تمثل الخضر المرتبة الرابعة و منه استهلاك الخضر يفوق انتاجه عجز في انتاج.
- تحتل الفواكه المرتبة الخامسة حيث نلاحظ سنة 2000 أن الانتاج يفوق الاستهلاك و منه فائض في الانتاج أما السنوات 2005 إلى 2016 سجلت عجز في الانتاج .
- تمثل استهلاك البقوليات المرتبة السادسة و منه عجز في انتاج البقوليات .
- تمثل استهلاك اللحوم الحمراء المرتبة السابعة و مه استهلاك اللحوم الحمراء يفوق انتاجه (عجز في الانتاج)
- يمثل استهلاك الاسماك المرتبة الثامنة و منه استهلاك الاسماك يفوق الانتاج (عجز في الانتاج) .
- و منه يتبين ان الانتاج الزراعي في الجزائر يبقى عاجز في تغطية الطلب الوطني، و الدليل على ذلك هو تلك الزيادة في استهلاكه من قبل الافراد التي ترتفع بوتيرة متزايدة من عام الى اخر بسبب الزيادة السكانية حيث سجلنا عجزا في الانتاج أي فجوة غذائية في الانتاج وذلك من الجدول نلاحظ أن استهلاك المنتجات يفوق انتاجها (عجز في الانتاج).

المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج و اهم المنتجات المصدرة .

المطلب الأول : الواردات والصادرات الزراعية الجزائرية لأهم المنتجات الزراعية :

اولا: أهم الصادرات لزراعية الجزائرية: ويمكن تلخيص أهم الصادرات الزراعية في الجدول التالي:

جدول رقم (09):

الصادرات الزراعية لأهم المنتجات الزراعية خلال الفترة (2000-2016)

القيمة : – مليون دولار – الكمية : الف طن.

السنوات		2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	الكمية	0	13.98	6.03	3.4	3.38
	القيمة	0	3.02	1.82	0.88	0.92
الخضر	الكمية	0	0.33	5.25	3.55	3.35
	القيمة	0	0.40	16.05	5.49	1.70
البطاطا	الكمية	0	0.12	0	0.03	2.62
	القيمة	0	0.06	0	0.01	0.98
البقوليات	الكمية	1.16	0.44	0.09	0	0
	القيمة	0.48	0.27	0.04	0	0
الفواكه	الكمية	13.92	10.94	19.02	28.52	31.31
	القيمة	20.22	18.64	14.37	34.59	37.58
	النسبة	%46	%33	%25	%41	%44
التمور	الكمية	13.92	10.86	7.23	28.48	31.21
	القيمة	20.22	18.49	13.53	34.55	37.32
	النسبة	%46	%35	%24	%41	%44
اللحوم الحمراء و البيضاء	الكمية	0.04	0.01	0.02	1.82	0.99
	القيمة	0.09	0.09	0.01	0.24	0.11
الأسماك	الكمية	1.81	2.25	2.14	1.90	0.99
	القيمة	2.69	11.78	9.76	6.60	5.24
المجموع	الكمية	30.85	38.93	29.78	67.7	73.85
	القيمة	43.7	52.75	55.58	82.36	83.85

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2006،2002، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37، خرطوم.

- نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية تبقى ضعيفة جدا و تتلخص في تصدير التمور الذي يعتبر أهم منتج يتم تصديره للخارج و تبقى الكمية المصدرة ضعيفة حيث كانت سنة 2000 النسبة 46% و في سنة 2005 تراجعت حيث سجلت 33%و واصلت الانخفاض إلى غاية 24 % في سنة 2010 ثم سجلت ارتفاع ملحوظ في سنة 2015 حيث بلغت 41 % و واصلت الارتفاع إلى غاية 44% سنة 2016 الأمر الذي يوضح وجود تحسن في تصدير التمور .

طرأ ارتفاع بالنسبة إلى صادرات الفواكه حيث بلغت معدل 31.31 ألف طن سنة 2016 بنسبة 44% بعدما كانت 13.22 ألف طن بنسبة 46% سنة 2000 و يرجع حذا التحسن النسبي في الصادرات إلى تشجيع الصادرات و تتويجها .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الحبوب و الخضر و اللحوم و الاسماك فيتم تصديرها بكميات ضعيفة جدا حيث نلاحظ نوع من الزيادة في السنوات الاخرة إلا أنه يعتبر غير كاف لتلبية الطلب التزايد عليها، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز منها أما باقي المنتجات الاخرى فلا يتم تصديرها بشكل دوري.

ثانيا: الوردات الزراعية لاهم المنتجات الزراعية

جدول رقم (10):

الواردات الزراعية لأهم المنتجات الزراعية خلال الفترة (2000-2016)

القيمة : - مليون دولار - الكمية : الف طن.

السنوات		2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	الكمية	6996.88	8290.88	7925.19	13824.26	13440.27
	القيمة	912.87	1436.87	2325.14	3523.76	2806.55
القمح	الكمية	4147.00	5683.35	5719.73	8504.86	2225.60
	القيمة	647.44	1031.46	1830.53	2406.0	1783.21
الشعير	الكمية	569.40	947.23	1234	3223.75	4115.34
	القيمة	68.72	94.81	275.9	532.98	765.28
الخضر	الكمية	24.26	15.23	30.82	30.75	66.44
	القيمة	7.80	5.77	12.15	29.51	89.27
البطاطا	الكمية	51.60	71.59	124.92	152.94	87.46
	القيمة	23	34.56	86.97	93.38	53.61
البقوليات	الكمية	109.40	169.95	175.11	228.24	197.26
	القيمة	61.47	126.94	162.43	239.45	233.87
الفواكه	الكمية	0.36	258.65	354.76	440.64	295.99
	القيمة	0.36	99.80	199.49	326.32	309.45
اللحوم الحمراء والبيضاء	الكمية	16.84	95.12	62.30	69.02	66.78
	القيمة	33.33	220.29	172.22	260.45	233.32
الأسماك	الكمية	06.38	20.55	28.22	43.43	31.42
	القيمة	9.02	21	53.79	13.95	80.12
المجموع	الكمية	1192	15579.55	15655.05	26517.89	26526.56
	القيمة	1764.01	3071.5	5118.62	7525.8	6354.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2006،2002، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37، خرطوم .

- من خلال الجدول نلاحظ أن الأرقام الخطيرة التي وصلتها فواتير الغذاء حيث تمثل الحبوب الصدارة من حيث المبالغ حيث لم تنزل خلال فترة الدراسة عن 912.87 مليون دولار أي بنسبة 51 % ليصل سنة 2016 13440.27 مليون دولار اي بنسبة 44% .

أما من حيث الكمية نلاحظ الارتفاع المستمر للكمية حيث بلغ سنة 2000 6996.88ألف طن مقابل 8290.88 ألف طن خلال سنة 2005 و خلال سنة 2010 انخفضت إلى 7925.19 الف طن ثم عاودت الارتفاع إلى أن وصلت 13440 خلال سنة 2016 .

و هو ما يفسر الانتاج المستمر في الفجوة الغذائية و هو ما يؤدي صعوبة تحقيق الامن الغذائي بالاعتماد على الواردات الغذائية مما يتطلب المزيد من الجهود للارتقاء بهذا المنتج الاستراتيجي الذي يمثل أهم مصدر للسعرات الحرارية التي يحتاجها الإنسان للقيام بنشاطاته المختلفة و عدم الاعتماد على السوق الخارجية من أجل سد الطلب المتزايد عليها و إنما التوجه إلى الداخل و محاولة الرفع من الانتاج من خلال زيادة المساحة المغروسة و الارتقاء بالإنتاجية و ينطبق نفس القول على المنتجات الاخرى منها : القمح ، الشعير، اللحوم، ....إلخ التي تعرف ارتفاع مستمر من حيث الكمية و كذلك بالنسبة للأسعار.

المطلب الثاني :فجوة الصادرات والوردات لأهم المنتجات الزراعية

الجدول رقم (11):

يمثل الميزان التجاري لأهم المنتجات الزراعية

القيمة: مليون دولا.

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016
الحبوب	(-912)	(-1433.85)	(-2323.32)	(-3522.88)	(-2805.6327)
النسبة	%53	%44	%39	%47	%45
القمح	(-647.44)	(-1031.46)	(-1830.53)	(-2406)	(-1783.21)
	%38	%32	%30	%32	%28
الشعير	(-68.72)	(-94.81)	(-1234)	(-532.98)	(-765.28)
	%4	%2.96	%20	%7	%12
الخضر	(-7.8)	(-5.37)	(3.9)	(-24.02)	(-87.57)
	%0.46	%0.16	%0.06	%0.32	%1.4
البقوليات	(-60.99)	(-126.67)	(-1682.39)	(-239.45)	(-233.87)
	%3.44	%3.96	%3.72	%3.25	%7.74
الفواكه	(19.86)	(-267.01)	(-185.12)	(-291.73)	(-272.13)
	%1.12	%8.35	%4	%3.96	%4.37
التمور	(20.22)	(18.49)	(13.53)	(34.54)	(37.32)
	%1.14	%0.57	%0.02	%0.46	%0.6
لحوم حمراء	(-33.24)	(-220.2)	(-172.21)	(-259.76)	(-233.21)
و بيضاء	%1.87	%6.88	%2.88	%3.53	%3.75
الأسماك	(-1.33)	(-9.22)	(-44.03)	(-107.35)	(-74.88)
	%0.075	%0.30	%0.73	%1.46	%1.2
المجموع	(-1691.44)	(-3170.81)	(-5934.17)	(-7349.63)	(-6218.46)

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2002،2006، 2011، 2016، 2017، المجلد رقم 22، 31، 36، 37، خرطوم .

من بيانات الجدول رقم (11) نلاحظ أن كل المواد الغذائية سجلت عجز في الميزان التجاري أي سجلت فجوة غذائية معتبرة و هذا لأن الواردات تفوق الصادرات ما عدا التمر الذي سجل فجوة موجبة.

تمثل نسبة الفجوة الغذائية من مجوعة الحبوب المرتبة الأولى من قيمة فجوة المجموعات الغذائية الرئيسية الأخرى و ذلك بنسبة 53% سنة 2000 ، و 44.83% سنة 2005، و 39% سنة 2010 و 47% سنة 2015، و 45% سنة 2016، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الحبوب تفوق صادرات الحبوب و منه عجز الميزان التجاري أي فجوة غذائية لمنتوج القمح.

تمثل نسبة الفجوة بالنسبة إلى القمح المرتبة الثانية من قيمة فجوة المجموعات الغذائية حيث قدرت بنسبة 38% سنة 2000 و 32.25% سنة 2005، و 30% سنة 2010 و 32% سنة 2015 و 28% سنة 2016، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن واردات القمح تفوق صادرات القمح و منه فجوة غذائية لمنتوج القمح (عجز في الميزان التجاري) .

تمثل نسبة الفجوة بالنسبة للشعير المرتبة الثالثة و ذلك بنسبة 4% سنة 2000 ، 2.96 % سنة 2005 ، و 20%سنة 2010 ، و 7 %سنة 2015 و 12%سنة 2016 ، واردات الشعير تفوق صادرات القمح .

فجوة غذائية في منتوج الشعير (عجز في الميزان التجاري) .

تمثل نسبة الفجوة بالنسبة للحوم الحمراء و البيضاء المرتبة الرابعة و ذلك بنسبة 1.87% سنة 2000، و 6.88% سنة 2005، و2.88% سنة 2010، و 3.53% سنة 2015، 3.75% سنة 2016 حيث سسجلت عجز في الميزان التجاري (أي فجوة غذائية)

تمثل نسبة الفجوة الغذائية بالنسبة للبقوليات المرتبة الخامسة و ذلك بنسبة 3.44% سنة 2000، و 3.96% سنة 2005 و 3.72% سنة 2010 ، و 3.25% سنة 2015 و 3.7% سنة 2016 و كذلك سجلت فجوة في منتوج البقوليات (عجز في الميزان التجاري) .

تمثل نسبة الفجوة الغذائية بالنسبة للفواكه المرتبة السادسة و ذلك بنسبة 1.12% سنة 2000 ، . 8.35%سنة 2005 و 4% سنة 2010، و 3.96% سنة 2015، و 4.37% سنة 2016 حيث سجلت فجوة في منتوج الفواكه أي ان واردات الفواكه تفوق صادراتها (عجز في الميزان التجاري) .

تمثل نسبة الفجوة بالنسبة للأسماك المرتبة السابعة و ذلك بنسبة 0.75 %سنة 2000 و 0.30% سنة 2005 و 0.73% سنة 2010 و 1.46% سنة 2015 و 1.2% سنة 2016 حيث سدلت عجز في الميزان التجاري.

تمثل نسبة الفجوة بالنسبة للخضر المرتبة الثامنة و ذلك بنسبة 0.46% سنة 2000 و 0.16 % سنة 2005 و 0.16% سنة 2010 و 0.32% سنة 2015 و 1.4% سنة 2016 حيث سجلت عجز في الميزان التجاري أي فجوة في منتوج الخضر و هذا قد أدى تحرير السوق على نطاق واسع إلى زيادة كبيرة و متعاظمة في معدل الواردات، بينما لم تتمكن الصادرات النمو بالوتيرة نفسها وذلك بالنسبة إلى المجموعات الرئيسية السابقة و هذا ما يوضح اتساع الفجوة الغذائية في معظم السلع.

أما فيما يخص التمور فقد سجلت فائض في الميزان التجاري حيث أن صادرات التمور تفوق واردات التمور و هو ما يوضح الاكتفاء الذاتي في منتوج التمر و فائض في الميزان التجاري.

المطلب الثالث: العلاقة بين الفجوة الغذائية والميزان التجاري

شهدت التجارة الخارجية والمنتجات الزراعية تغيرات مهمة وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم (12):

يمثل الميزان التجاري الجزائري

وحدة : مليار دولار

البيانات	2005	2010	2015	2016
إجمالي الصادرات	46.33	57.09	34.565	29.311
محروقات	45.59	56.121	33.081	27.918
خارج المحروقات	0.67	0.969	1.485	1.393
الصادرات الزراعية	0.067	0.316	0.238	0.328
إجمالي الواردات	-19.86	-38.885	-52.649	-49.829
الواردات الزراعية	3.531	6.017	9.584	8.334
الميزان التجاري	26.47	18.205	-18.083	-20.127
الميزان التجاري الزراعي	-3.464	-5.701	-9.346	-8.006
أهمية النسبة للصادرات الزراعية على إجمالي الصادرات	0.14	0.55	%0.68	%1.11
أهمية النسبة للصادرات الزراعية على صادرات خارج المحروقات	10	32	%16	%23.54
أهمية النسبة للواردات الزراعية على اجمالي الواردات	17	15	%18	%17

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماد على البنك الجزائري، التقرير السنوي 2016، 2015، 2011، 2008، والنشرة الثلاثية رقم42 جوان، 2018.

- نلاحظ من خلال الجدول ان إجمالي الصادرات كانت مرتفعة نسبيا حيث بلغت 57.090 مليار دولار سنة 2015 م لتنخفض سنة 2016 إلى 29.311 مليار دولار و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

- أما بالنسبة للصادرات المحروقات فقد ارتفعت سنة 2010 إلى 56.121 مليار دولار لتنخفض سنة 2016 إلى 27.918 مليار دولار .
- أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا سنة 2010 مقارنة بسنة 2005 تقدر بنسبة 44.5 % تستمر في الارتفاع لتمثل سنة 2016 قيمة 1.393 مليار دولار .
- نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع الواضح في اجمالي الواردات حيث ارتفعت من 3.071 مليار دولار سنة 2010 إلى 9.584 مليار دولار سنة 2016 ، و شهدت الواردات الزراعية ارتفاع حيث بلغت القيمة سنة 2005 3.071 مليار دولار لترتفع إلى 9.584 مليار دولار سنة 2015 و تنخفض إلى 8.334 مليار دولار سنة 2016 و منه نلاحظ الارتفاع المستمر في الواردات الزراعية مما يؤكد فشل السياسات المتبعة للنهوض بالقطاع الزراعي مما يكرس من التبعية للخارج .
- أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي اشارته سلبة معناه مؤشر على وجود فجوة غذائية حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه من سنة 2005 إلى سنة 2015 كان حجم الفجوة الغذائية وفق مؤشر الميزان التجاري الزراعي في تزايد ففي 2005 كان حجم الفجوة (3.531)مليار دولار و في سنة 2010 كان حجم الفجوة 5.701)مليار دولار في سنة 2015 كانت –9.346 مليار دولار إلا أنه في سنة 2016 تراجع قليلا و صار مقداره –8.006 إلا أن قيمة الفجوة الغذائية لسنة 2016 بقي أكبر من سنة 2010.
- و عند اجراء المقارنة بين الميزان التجاري و الميزان الزراعي نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

* في سنة 2005 بلغت قيمة الميزان التجاري ما يقارب 26.47 مليار دولار هذه القيمة الايجابية توضح وجود فائض في الميزان التجاري مقابل قيمة سلبية للميزان الزراعي من نفس السنة و التي بلغت 3.464– مليار دولار ما يوضح وجود أثر سلبي على الميزان التجاري سببه فجوة غذائية لو كانت قيمة الفجوة موجبة لزداد الميزان التجاري بقيمة 29.331 مليار دولار.
* فيما يخص 2010 نلاحظ انخفاض في الميزان التجاري مقارنة ب 2005 حيث بلغة قيمته 18.205 مليار دولار بالمقابل نلاحظ زيادة في الميزان الزراعي بقيمة 5.701.مليار دولار و بالتالي يمكن القول أن انخفاض قيمة الميزان التجاري تأثر سلبا بزيادة قيمة الفجوة الغذائية .
* أما في سنة 2015 نلاحظ عجز في الميزان التجاري و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول فقد انخفض إلى مستويات سالبة تقارب –18.083 مليون مليار دولار بمقابل فجوة في الميزان الزراعي بلغت –9.346 مليار دولار دليل على زيادة الفجوة على عجز الميزان التجاري.

* كما نلاحظ في سنة 2016 عجز في الميزان التجاري و ذلك راجع أيضا إلى انخفاض أسعار البترول مقابل فجوة غذائية بلغت 8.006- مليار دولار حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري 20.127- مليار دولار و منه زيادة الفجوة تزيد في عجز الميزان التجاري، و منه يتبين ان الفجوة الغذائية تؤثر على الميزان التجاري أي كلما زادت الفجوة الغذائي زاد العجز في الميزان التجاري و هذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري عنده تبعية غذائية للعالم الخارجي و يبين ان هناك أثر خفي على الميزان التجاري سببه وجود فجوة غذائية .
* نلاحظ من خلال الجدول أن أهمية النسبة للصادرات الزراعية على إجمالي الصادرات انخفضت من 2005 إلى 2010 حيث بلغت سنة 0.14.2010 % بعدما كانت سنة 2005 حوالي0.55% ثم ارتفعت من 2010 إلى 2016،1.11% وهو مايوضح الضعف الذي يعاني منه الإنتاج الزراعي ويبين مدى تبعية الصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات
* الصادرات الزراعية على صادرات خارج المحروقات في سنة 2005 بلغت 10% و بعدها ارتفعت في سنة 2010 إلى32% و بالتالي حقق الميزان التجاري فائض أما من خلال الفترة (2010-2016) ثم ارنخفضت من 12% إلى 23% و بالتالي حقق الميزان التجاري عجز.
* أما أهمية نسبة الواردات الزراعية على اجمال الواردات فنلاحظ انها في تذبدب حيث بلغت سنة 2005 17 % ثم إنخفضت إلى 15% سنة2010 ثم إرتفعت إالى 18% سنة 2015ثم إنخفضت إلى17 % و منه مؤشر على خطورة الفجوة الغذائية و أنها تؤثر على الميزان التجاري و وجود شعبية غذائية للعالم الخارجي (سوق الغذاء العالمي)

المطلب الرابع: أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر وآثارها والحلول المقترحة

بعد عرض واقع الفجوة الغذائية يمكن الوصول إلى أسباب تواجدها و بالتالي أثارها.

أولا: أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر:

تعود أسباب تواجد مشكلة نقص الغذاء في الإقتصاد الجزائري إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ضعف كفاءة استغلال الموارد الفلاحية الزراعية من أراضي و مياه و التوسع في انجاز مناطق سكنية على حساب الأراضي الزراعية و كذلك المرافق العمومية و هياكل الطرق بالاضافة إلى بطئ عملية تجهيز الأراضي المسقية بسبب تدهور قنوات صرف المياه.

وفي الحقيقة يرتبط نجاح الخطط الاقتصادية الزراعية بتنامي اجمالي الانتاج للمحاصيل الزراعية باعتبارها من المؤشرات الهيكلية للتنمية الزراعية و قد تساهم في ضعف آداء القطاع الزراعي و استمرار تواجد خطورة الفجوة الغذائية انخفاض الأهمية النسبية للمساحة المروية و ضعف استغلال الأراضي الزراعية .

- إن عملية إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر اقتصرت بدايتها على المفهوم التقليدي و لم تولي إهتماما كبيرا و مناسبا بتحسين الاستخدام الحيازي و التمليكي و قد جاءت عملية الاصلاح الزراعي بعيدة عن الشروط الموضوعية لإعادة بناء هيكل حيازي جديد يرتبط و يؤدي إلى تغيرات اقتصادية و اجتماعية يرغب فيها أفراد المجتمع خاصتا بالمناطق الريفية التي التي تعرف ارتفاع كبير في تعداد السكان.

ثانيا: أثار الفجوة الغذائية

إن تفاقم مشكلة نقص الغذاء و عجز العرض المحلي للغذاء على سد احتياجات السوق الداخلية من الغذاء يخلف آثار سلبية عديدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي داخل البلد منها :

- تعثر مسارات التنمية الاقتصادية المخطط اجتيازها بسبب ارتفاع الأهمية النسبية بالواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات السلعية أي أثر المزاحمة للواردات الصناعية و مستلزمات التنمية الصناعية من جراء استمرار دفع مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي و ربما الاستدانة في سبل الفجوة الغذائية .

- مخاطر عدم الاستقرار داخل اقتصاد البلد تحت صعوبة اتباع سياسة مستقرة لسد الفجوة الغذائية في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية و كثرة تغلب مستوياتها ، كما يؤدي تواجد الفجوة الغذائية و اتساعها إلى ظهور و تفاقم مشكلة المديونية الخارجية و ضرورة تخصيص أرصدة النقد الاجنبي لتسد هذه الفجوة كونها نقد من أولويات مهام الحكومات .

- ظهور اختلال في هيكل الاسعار داخل البلد بتعدد مستوياتها منها سعر المنتج المحلي و السعر العالمي للغذاء ممثلا في سعر الاستيراد أو سعر التصدير و يكون أكبر من سعر المنتج المحلي و سعر المستهلك الذي يحظى بدعم حكومي و هو أقل من السعر العالمي و سعر المنتج المحلي .

- ظهور مخاطر الشعبية الغذائية للسوق العالمية الذي تسعى مجموعة قليلة من الدول الصناعية السيطرة على صادرات الغذاء و لا سيما الحبوب، فمع تغلب الظروف و الأوضاع الاقتصادية الداخلية في تلك الدول المصدرة للغذاء فضلا عن طبيعة العلاقات الدولية التي تحكمها مع الدول المستوردة بينهم عن ذلك حالة عدم استقرار سوق الغذاء العاملي و تصبح بذلك الواردات الغذائية مصدر خارجي غير مأمون لسد الفجوة الغذائية[1].

الحلول:

يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة. فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة. والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة الغذائية. وفي هذه الحالة يتم اللجوء الى الإستراد. وتقليص هذه

[1] علاوة نواري، **اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، مصر، 2007-2008، ص ص 10 ،12.

الفجوة يتطلب اموال طائلة بالعملة الصعبة .ونظرا للمعطيات الواقعية للموارد المائية والبشرية و طبيعية.فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوزهذه الوضعية.أو التقليل من حدتها إلى أبعد الحدود بشئ من الحزم والعزم.بالسعي لخلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين حديث وتقليدي. والعمل على إزالة مظاهر الإقتصاد المعاشي أو القومي.للقضاء على الإستعمال الخاطئ للموارد[1].

–توسيع مجالات الإستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراع

– تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الزراعي

– تشجيع استصلاح الأراضي بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة

– المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة .وانقاص من المساحات البور

– تشجيع الإستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج

– التوسع في المساحة المزروعة لزيادة الإنتاج

– البحث عن تحقيق التنافسية

[1] فوزية غربي، **الزراعة بين الاكتفاء والتبعية** ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007– 2008، ص46.

خلاصة

من خلال دراستنا لبعض جوانب القطاع الزراعي إتضح ضعف وتخلف هذا الأخير، حيث لايزال يعاني من مشاكل، وانعكس هذا الواقع على الإنتاج الزراعي الذي عجز عن تلبية الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الزراعية الأساسية مما ساهم في الإرتفاع المستمر للواردات الغذائية وإنخفاص الصادرت مما أدى إلى حدوث فجوة غذائية وعجز في الميزان التجاري.

الخاتمة

اتضح من خلال العرض السابق أن الزراعة تعتبر بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية و لأوضاع القطاع الزراعي نظرا لأهميتها لجميع نواحي الدول وبالنسبة للجزائر اتضح أن قطاع الزراعة يعاني التخلف بالرغم من المقومات التي يمتلكها وتجلت مظاهر التخلف بالقطاع الزراعي في تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية الإنتاج والإنتاجية ضعف استعمال التكنولوجية والأسمدة كما اتضح أن الجزائر وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل إصلاح القطاع ألفلاحي والنهوض به إلا أن الإنتاج الزراعي لم يرقى إلى المستوى المطلوب بعد وهو ما انعكس على وجود فجوة غذائية وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن إضافة النتائج التالية:

اتضح من خلال الدراسة الأولى الفجوة الغذائية تأثير واسع وسلبي على الميزان التجاري وهو ما يثبت صحت الفرضية الأولى فمن خلال دراستنا لواقع الفجوة الغذائية تبين إن هناك توسع في الفجوة حيث بلغت قيمة الصادرات الغذائية حوالي0.328 مليار دولار أما بالنسبة للواردات الغذائية فبلغت قيمتها حوالي 8.334 مليار دولارومنه زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وكذلك التبعية الغذائية للخارج؛

اتضح من خلال الدراسة الثانية أن الجزائر تمتلك إمكانيات هامة في مجال الزراعة لكنها غير مستغلة كليا وهو ما يثبت صحت الفرضية الثانية تزخر الجزائر بإمكانيات نباتية أهمها الحبوب حيث بلغت نسبة إنتاج الحبوب سنة 2016 حوالي 50%والقمح حوالي33%والشعير حوالي15%كما تزخر بثروات حيوانية حيث قدرة نسبة إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2016 حوالي 30% والبيضاء حوالي 49 %والأسماك حوالي 19% ولكنها غير مستغلة بسبب الإهمال وترك المساحات الصالحة للزراعة وهو ما يمثل فرصة كبيرة لزيادة الإنتاج في حالة استغلالها؛

من خلال الدراسة الثالثة تبين أن هناك أسباب متعددة للفجوة الغذائية تتمثل في ضعف كفاءة استغلال الموارد الفلاحية الزراعية من أراضي ومياه والتوسع في انجاز مناطق سكنية على حساب الأراضي الزراعية والمرافق العمومية وهياكل الطرق، بالإضافة إلى بطء تجهيز الأراضي المسقية بسبب تدهور قنوات صرف المياه و ضعف أداء القطاع الزراعي واستمرار تواجد خطورة الفجوة الغذائية وعدم استغلال الأراضي الزراعية بشكل فعال ،وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، وتمتلك الجزائرإمكانيات في قطاع الزراعة تمكنها من التغلب عل هذه المشكلة حيث إتضح أن الجزائر اتبعت برامج تنموية خصصت فيها مبالغ مالية متواضعة غير كافية حيث قدر حجم الإنفاق الاستثماري حلال المخطط الأول(مخطط دعم النمو)للفترة2001-2004 بجوالي 65.4مليار دج، وفي المخطط الثاني (الخماسي الأول) للفترة 2005-2009 بحوالي300 مليار دج، والثالث(الخماسي الثاني) للفترة2010-2014 بحوالي 1000ملياردج أي كنسب على التوالي 12.46 7.14 4.71 تشجيع إستصلاح الأراضي الزراعية.الرفع في الإنتاجية من خلال الرفع من استعمال التكنولوجيا.وضع سياسات زراعية واقعية وقابلة للتطبيق.وإشراك الفلاحين في وضعها.تشجيع المستثمرين على الإستثمار في المجال الزراعي.

التوصيات

- تشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي, وتوفير المستلزمات الضرورية التي يحتاجها الفلاحون مثل البدوروالأسمدة والألات الفلاحية وغيرها؛
- العمل على تشجيع الصادرات الغذائية والتقليل من الواردات والتصدير إلى الخارج؛
- تشجيع استخدام التكنولوجيا والتعامل بها في مختلف مراحل الانتاج؛
- الدعم المستمر للقطاع الزراعي؛
- تحسين الظروف المعيشية وظروف العمل في الارياف وذلك لزيادة الانتاج الزراعي لسد الفجوة الغذائية.

قائمة المراجع

أ: الكتب:

1- فوزية غربي،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

2- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.

ب: الرسائل الجامعية والأطروحات

3- رباب علي جميل، أمين الشواك، التبعية الغذائية العربية على الأمن القومي العربي الأسباب والأثار، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، 2010.

4- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2016/2015

5- فاتح حركاتي،الإكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر،2017 /2018.

6- قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة2012/2011.

7- مجدولين ذهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016 /2017.

8- زهير عماري،تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الجزائري التجارية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة،بسكرة،الجزائر،2014/2013

9-علاوة نواري،أثربرنامج الإصلاح الإقتصادي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتورا،مصر،20088/2007- فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية،أطروحة دكتورافي العلوم الإقتصادية،جامعة قسنطينة، الجزائر،2008/2007

ج: المجلات:

10- الهادي أحمد الدوم ادم،الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة(2001-2014)،مجلة العلوم الإقتصادية،عدد المجلد17.

11- جبارة مراد، راتول محمد، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات،2000 /2012، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية جامعة الشلف العدد15، 2016.

12- رزيقة غراب، إشكالية الأمن المستدام في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإقتصادية و التسير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، العدد13، 2015.

13- فاروق أهناني، التنمية الفلاحية بين الأطروحات النظرية والتجارب العالمي، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة ورقلة، عددخاص، جوان2018.

14- هجيرة عبد الجليل، سمير بهاء الدين ملكي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، les calier dù mecas العدد 08، ديسمبر2012.

د/الملتقيات:

15- إبراهيم توهامي، مداخلة في الملتقى السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة ، دار بهاء الدين، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة 20أوث1955، 2012.

16- إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، مخبر العولمة والإقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر تطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع، في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، الشرق اليومي، نوفمبر2014.

17-مبروك ساحلي، تداعيات الفجوة الغذائية على الأمن القومي العربي، ملتقى دولي حول محددات الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013 .

18-عبوا عمر،عبوا هودة،ملتقى وطني حول التحولات السياسية في الجزائر،واقع وتحديات، بمداخلة جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر،2009

هـ: التقارير:

19- برنامج التنمية الخماسي2010-2014، عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010.

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،2003 ، المجلد رقم 22، الخرطوم.

21–المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية2011، المجلد رقم31، الخرطوم.

22–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية2006، المجلد رقم 26، الخروم.

23–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية2016، المجلد رقم36، االخرطوم.

24–المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية2017، المجلد رقم37،الخرطوم.

25–أحمد بدوي، تداعيات إرتفاع اسعار الغذاء العالمية على إقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي2013.

26– بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016.

27– بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2015.

28– بنك الجزائر،التقرير السنوي، 2011.

29– بنك الجزائر،التقرير السنوي،2008.

30– بنك الجزائر، النشرة الإحصاية الثلاثية، رقم42 جوان، 2018.

31– برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين24 ماي 2010، اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بيان اجتماع مجلس الوزراء.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع قطاع الزراعة ودراسة أثر الفجوة الغذائية على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من (2000-2017) ونوصلت الدراسة أن قطاع الزراعة في الجزائرلايزال يعاني من التخلف ما نعكس على اشكالية الفجوة الغذائية ثم توصلت الدراسة ان للفجوة الغذائية اثر واسع على عجز الميزان التجاري

الكلمات المفتاحية: الفجوة الغذائية، القطاع الزراعي، الميزان التجاري.

Abstract:

This stydy tries to stand on the fact of agriculture sector and the impact of food gap on the trading budget in algeria from the period of 2000 to 2017. The study comes to the point that the agriculture sector in algeria is still suffering from underdevelopment.

This has been reffected on food grap's problematic. The present study brings to light the widest impact of food gap on the trading budget defiat.

Key words:Food gap, agriculture sector, tading budget.